المواطنة المعولمة

الدكتور عمار حسني مهدي

أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية – الفرع الرابع

الملخص:

يحاول هذا المقال المعنون ب " **المواطنة المعولمة**" أن يقدِّم رصداً تحليلياً إبستمولوجياً وفق منهج التحليل السياسي والسوسيو أنتربولوجي في تحليل أزمات الانسان الحديث والمعاصر الذي يعانى غربته في المجتمع الغربي ويفقد حضوره وغيابه في المجتمع العربي لذا، لا بد من إعادة قراءة ودراسة هذا الإنسان في العالمين العربي والغربي بخاصةٍ وأن المواطنة الكونية أو المعولمة تضعه في سياقاتها السياسية الفلسفية، التاريخية وتدفعه للتساؤل حول التطورات المتسارعة لهذا النظام العالمي الجديد المفتوح على الفوضى والتشظي واللايقين، والمنفتح على آفاق كونية تدعو إلى إلغاء الحدود بين الدول والأوطان، مما يحدونا لإدراك الثقافة الكونية لحقوق الإنسان وتجلياتها الفاعلة القائمة على تحرير الإنسان والانعتاق من بوتقة الطائفية والمذهبية والفئوية وصولاً إلى العولمة الكونية والعالمية من خلال تخطي الأزمات الآنية الحالية التي تعيشها مجتمعاتنا العربية، محاولين الاستفادة من تجارب سياسية قد تنطبق على مجتمعاتنا بما يحقق المواطنة والشرعية السياسية القادرة على تحقيق الديمقراطية الحقيقية والمواطنة الفاعلة والعدالة الحق.

الإشكالية: هل بالإمكان استخلاص تجارب سياسية بعينها وتعميمها على مجتمعاتنا العربية؟ وكيف لنا الحفاظ على تاريخانية هذه المجتمعات بخصوصياتها وهوياتها بما يتسق والعولمة اليوم؟ وهل من نماذج جاهزة عن المواطنة والشرعية السياسية يمكنها أن تكون قابلة للتطبيق والاستثمار في مجتمعاتنا السياسية بما يكفل الاستفادة من تجاربها السياسية التاريخية ومدى مواءمتها ومواكبتها لمجتمعاتنا العربية المعاصرة؟ وسنعمد إلى استخدام المنهج التحليلي القائم على تحليل الأفاهيم وتحديد ماهيتها، ومدى مطابقة الفكر للواقع، كما أنه لا بد من اعتماد المنهج الجدلي الهيغلي في المقاربات والمقارنات العلمية والموضوعية.

تهدف هذه الورقة البحثية بناء على المنهج السياسي والسوسيو أنتربولوجي تحليل المواطنة المعولمة وشرعيتها السياسية في ظل العولمة وتبعاتها، والتكنولوجيا ورهاناتها، والتقنية وتبعاتها، وهو موضوع شيّق وشائك وشاق.

Résumé :

Cet article vise à offrir une observation analytique épistémologique selon une approche d'analyse politique et socio-anthropologique pour analyser les crises de l'homme moderne contemporain, qui souffre de son étrangeté dans la société occidentale et perds après en ce dans la société arabe. Par conséquent, il est essentiel de relire et d'étudier cet individu dans les deux mondes, arabe et occidental, en particulier puisque la citoyenneté cosmique ou mondiale le place dans ses contextes politiques, philosophiques et historiques, l'incitant à s'interroger sur les évolutions rapides de ce nouveau système mondial ouvert au chaos, à la fragmentation, à l'incertitude, et ouvert à des perspectives cosmiques appelant à abolir les frontières entre les États et les patries.

Cela nous pousse à réaliser la culture cosmique des droits de l'homme et ses manifestations actives visant à libérer l'homme des confines du sectarisme, des dogmes et des divisions pour atteindre la mondialisation universelle à travers la résolution des crises actuelles vécues par nos sociétés arabes. Nous chercherons à tirer profit des expériences politiques qui pourraient s'appliquer à nos sociétés pour réaliser une citoyenneté et une légitimité politiques capables de réaliser une véritable démocratie, une citoyenneté active et une justice authentique.

Problématique : Est-il possible d'extraire des expériences politiques spécifiques et de les généraliser à nos société sa rabes ? Comment pouvons-nous préserver l'historicité de ces sociétés avec leurs spécificités et identités tout en étant cohérents avec la mondialisation d'aujourd'hui ? Y a-t-il des modèles prêts sur la citoyenneté et la légitimité politique qui pourraient être appliqués et investis dans nos sociétés politiques,

garantissant l'exploitation de leurs expériences politiques historiques et leur a d'équation avec nos société sa rabes contemporaines ? Nous adopterons une approche analytique basée sur l'analyse des concepts et la détermination de leur nature, ainsi que l'adoption d'une approche dialectique hégélienne dans les approches et comparaisons scientifiques et objectives.

Cette étude de recherche vise, selon une approche politique et socio-anthropologique, à analyser la citoyenneté mondialisée et salégitimité politique à l'ère de la mondialisation, ainsi que ses implications, les défiste chnologiques, et les en jeux technologiques. C'est un sujet captivant, complexe et ardu.

المقدمة

لعل البحث في مفهوم المواطنة الكونية أو المعولمةLa Citoyennité ووضعه في سياقاته السياسية الفلسفية، التاريخية وغيرها، تجعلنا نستدرك التطور الحاصل في هذا النظام العالمي الجديد، بخاصة تفسّخ الحدود الثقافية والجغرافية تقليدياً بين الشعوب والأمم والمجتمعات، وهو إذ يستلزم معرفة وفهماً وإدراكاً للثقافة الكونية لحقوق الإنسان في تمثلاتها وتمظهراتها السلوكية، كما تستدعي الحد الأدنى من المعارف والمهارات للتجارب الإنسانية ونضالات الشعوب والأفراد في شتى بقاع الأرض التي ولّدت الميراث الثقافي والعلمي العامل على تحرير الانسان وتحقيق إنسانيته، وارتباط النضال الاجتماعي عبر التاريخ بالفلسفة وحب المعرفة بالعيش وأنماطه، وإدارة الشأن العام والخاص تفتح للإنسان المعاصر آفاقاً ومجالات تتخطى حدود الأرض والوطن واللحظة الآنية وصولاً إلى الكونية، من هنا لا بد من طرح الإشكالية الآتية:

الإشكالية: هل بالإمكان استخلاص تجارب سياسية بعينها وتعميمها على مجتمعاتنا العربية؟ وكيف لنا الحفاظ على تاريخانية هذه المجتمعات بخصوصياتها وهوياتها بما يتسق والعولمة اليوم؟ وهل من نماذج جاهزة عن المواطنة والشرعية السياسية يمكنها أن تكون قابلة للتطبيق والاستثمار في مجتمعاتنا السياسية بما يكفل الاستفادة من تجاربها السياسية التاريخية ومدى مواءمتها ومواكبتها لمجتمعاتنا العربية المعاصرة؟.

تستهدف هذه الورقة البحثية بناء على المنهج السوسيو أنتربولوجي تحليل المواطنة المعولمة وشرعيتها السياسية في ظل العولمة وتبعاتها، والتكنولوجيا ورهاناتها، والتقنية وتبعاتها، وهو موضوع شيّق وشائك وشاق، وستتمحور ورقتي البحثية حول العناوين الآتية:

أولاً: مسوغات البحث: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الأهمية الخاصة للمواطنة التي أضحت بمثابة النسيج السياسي والقانوني المتفق والمتوافق عليه فكرياً في المحافل الدولية، بخاصة الأسلوب الديمقراطي للحكم الرشيد، وسمو الدستور، سيما عند تحديد الوضع السياسي والقانوني للفرد، والذي يُعد تعبيراً عن المظاهر الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية للديمقراطية من جهة، ومن جهة أخرى تكمن أهميتها في المشاركة الشعبية للمواطنين في اختيار الشخص الذي سيحكمهم، وفي المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات في إدارة الحياة العامة، حيث أنه في حال انعدام تطبيق وتفعيل مبدأ المواطنة داخل المجتمع لن يكون هناك حماية للديمقراطية ومبادئها، ولا لسيادة القانون والتداول السلمي للسلطة، ولا حتى للفصل بين السلطات والمساواة وغيرها من الأصول والمبادئ التي تندرج في الدساتير الوضعية الوطنية.

وبما أن الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، والذي أعلن عنه في ١٠ ديسمبر من العام ١٩٤٨ وجاء في مادته الأولى:" يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وُهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء" لعل نص هذه المادة قد يشكل المدخل الثقافي والتعليمي والتربوي للتأسيس لمواطنة كونية عالمية معولَمة، معولِمة قائمة على وعي حتمية المصير المشترك للإنسانية، وإدراك وفهم حقيقة المواطنة المعولمة.

يشهد مفهوم المواطنة تطوراً واضحاً وتغيّراً ملحوظاً يسيطر على العديد من مجالات البحث وميادينه في إطار القانون العام، والقانون الدستوري، والمنطلقات الفكرية لهذا المفهوم تشرع في بلورته، محاولة رسم معالم واضحة يُؤسس عليها بقواعد ثابتة لتكريسه في الدراسات القانونية والسياسية.

والمواطنة بهذا المعنى لها مدلولان: الأول قانوني: بالنظر إلى الدستور والتشريع الذي يحدد كيفية اكتساب وضع المواطنة والجنسية، والثاني سياسي: يتسم بصبغته الاجتماعية المتمثلة بالانتماء والولاء جنباً إلى جنب مع ممارسة الحقوق والالتزام بالواجبات،

والمواطنة بحسب الموسوعة السياسية هي صفة للمواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات المفروضة عليه نتيجة انتمائه للوطن، وأهمها الخدمة العسكرية، وواجب المشاركة المالية في موازنة الدولة (١)(عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ط١، ج٢، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠، ص٣٧٣)، كما يرد تعريفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية :" بأنها صفة المواطن الذي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص بولاء المواطن لبلده وخدمتها في أوقات السلم، والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية(٢)(زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية** ، بيروت ، مكتبة لبنان ، عام ١٩٨٢ ، ص ٢١)، ويُعتبر هذا المصطلح من المصطلحات الطارئة المستجدة والمستحدثة في واقعنا المعاصر، بخاصة وأن المواطن العالمي(٣)(منير البعلبكي ورمزي البعلبكي، **المورد الحديث**، قاموس إنكليزي_عربي، ط١، بيروت، دار العلم للملايين، ص٢٧٨)، هو الانسان القادر على الانتقال من المجال الوطني البحت إلى الميدان العالمي، فيشارك بفعالية في الحياة السياسية، بمهارات مدنية، وتعاطف ثقافي، عاملاً على التوفيق بين الصراعات، ساعياً لاحترام التنوع باللجوء إلى الوسائل السلمية التي يوظفها ويستخدمها في مناقشاته، مفاوضاته ومداولاته.

ولعل حرص معظم الأنظمة السياسية على تكريس المواطنة، وإدراجها ضمن الوثائق الدستورية كأساس جوهري لأنظمة الدول السياسية، يرجع إلى أن المواطنة أساس الرباط الاجتماعي، فالمواطن هو من يتمتع بالحقوق ويؤدي الالتزامات، وبحسب المفكر جوزيف دو ماتر Joseph de Maistre في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن يقول :" **لا يوجد إنسان قط في العالم، رأيت على**

مدار حياتي فرنسيين وإيطاليين وروس...وغيرهما"(٤)(دومينيك شناير، كريستيان باشولييه، **ما المواطنة؟** ترجمة سونيا محمود نجا، ط١، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦، ص١٠)، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على أن المواطن هو أساس الشرعية السياسية، ففي النظام الديمقراطي لم يعد الرباط بين المواطنين دينياً، مهما كانت ديانتهم أو طائفتهم إنما سياسياً لكونهم مواطنين تابعين للنظام السياسي ذاته، وعند بعض الفقهاء يتخذ مفهوم المواطنة بعداً آخر إذ يعرّف توماس همفري مارشال المواطنة المدنية بكونها مجموعة الحقوق والإلتزامات الواجب توافرها من أجل تمتع الإنسان بحريته الفردية: كالتمتع بحرية التعبير عن الرأي، والفكر، والمعتقد الديني، والتمتع بالحق في الملكية، والدخول في تعاقدات يوافق عليها القانون، والمواطنة السياسية بهذا المعنى تتمثل بحق الفرد في المشاركة بممارسة السلطة السياسية باعتباره عضواً فاعلاً في المجتمع، قادراً على ممارسة السلطة السياسية، أو اعتباره ناخباً يصوّت(٥)(Thomas Humphrey marshall :Citizenship and Class socia. and Other essays by T.H marshall . ,Cambidgeuniversity Press, London ,1950 , p.11) وبحسب بانكس فأن المواطنة "تمثل وضعية أو مكانة الفرد في المجتمع باعتباره ً، كما يعرفها كذلك على أنها مجموعة من الحقوق، والواجبات، والهوايات التي تربط المواطنين بالدولة القومية التابعين لها "

(6) James A. Banks : Diversity, Group Identity, and Citizenship Education in a Globa Age Educational Researcher. Washington: Apr 2008 ,Vol 37 , No 3

وعلى هذا، نرى بأن مفهوم المواطنة المعولمة سيتخذ معنى أكثر شمولاً وعمقاً في سياق المؤسسات الدولية بالنظر إلى المشاكل التي تلقي بظلالها على سكان العالم أجمع، وبخاصة التهديدات الإرهابية التي تجعل الترابط والالتزام يتوطد أكثر بين سكان بلدان مختلفة، وبناء على ذلك فإن الأساس الإيديولوجي للمواطنة أشبه بظاهرة الاحتباس الحراري المعولمة يعتمد اعتماداً جوهرياً على حقوق الإنسان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، سيّما الحقوق الاجتماعية حيث أن مجمل الحركات العاملة للمواطنة العالمية تعمل على الحد من الفجوات بين الدول وبخاصة النامية منها، وبخاصة المناطق الفقيرة بهدف تحويل الجميع إلى مواطنين عالميين.

ثانياً: المواطنة المعولمة وعلاقتها بالشرعية السياسية: تعتبر هذه المفاهيم أساسية وجوهرية في الخطاب السياسي والفلسفي، بدءاً من ظهور المدينة_الدولة الإغريقية القديمة على جزر متفرقة متنوعة متعددة، بدا السؤال ملحاحاً لطبيعة العلاقات الحاكمة كبنية أنموذجية للدولة، والمقصود بها العلاقات في ما بين الحكام والمحكومين، وبدت الإشكاليات الكبرى تراهن على مجتمع يعي مقاصده

السياسية المجتمعية، ينظم مجتمعه ويدفعه نحو سلامه بما يؤمن العدالة كتمهيد مبدئي للسعادة، وهنا مكمن السؤال الإحراجي: هل القانون وحده هو من يتكفل بتنظيم هذه العلاقات بما يكفل تشكيل النسيج الضروري للعيش المشترك؟ أم ينبغي اجتماعه بالأخلاق بما يؤمن إتمام المهمة على خير وجه ممكن؟ أم هل يمكن للأخلاق بأن تشكل بحد ذاتها القانون الجوهري المسيّر لشؤون الدولة وبنياتها وهيكليتها؟.

ولم تقف هذه المفاهيم عند هذا الحد، بل هي ما لبثت تتطور، متماشية مع المراحل التاريخية متخذة لبوس العصر وتأويلاته المستجدة التي تعكس الواقع الاجتماعي الثقافي والنظام السياسي بناء على المجال التداولي الذي يعمل على تكييف المفاهيم وتطويعها بما يخدم سياقاتها، بمعنى من المعاني، فهي في العصور الوسطى المسيحية أتت لتحاكي الإطار الخلاصي ومدينة الله، فكان تسليط الضوء على ثلاثية العلاقة المتمثلة بالإله الآب المطلق، وبالحاكم المؤيد بالسلطة الدينية، وبالفرد المطيع المنتظر خلاصه من الخطيئة، وأتى شكل الرعية تحت وصاية الحكم أو حكم الوصاية، حيث تتصدر السلطة الدينية مقاليد الشرعية المطلقة في القرار، وسلطة الآمر المطلق في الحكم.

لكن مع مجيء عصر الأنوار والحداثة الذي شكّل قطيعة إبستمولوجية مع العصور الوسطى التي شكّلت بالنسبة له عصور الظلام والجهل والتخلف، كان لا بد من الإقبال على مفاهيم تؤسس لحق إنساني جديد، فكان الانفتاح على مفاهيم الشرعية السياسية والمواطنة التي باتت تقع في صلب الدولة الحديثة كمكوّن ارتكازي، وفي الحداثة أضحت تمثل خطابها السياسي القانوني الاجتماعي الحداثوي بكل ما للكلمة من معنى، وبخاصة بعد المنعطف التاريخي الذي أسس لمرحلة جديدة بعد حرب الثلاثين عاماً من العام ١٦١٨ حتى العام ١٦٤٨ والتي انتهت بمعاهدة وستفاليا Westphalie وكان من مقرراتها سيادة الدولة الكاملة، وتبلور مفهوم المواطنة بمعناها الأشمل والأوسع انتشاراً على مدار الانسانية، وطرح الشرعية السياسية بما يتسق وروحية هذه المرحلة وخصوصيتها الطارئة والمستجدة.

ولعل مفهوم المواطنة والشرعية السياسية يدين في تشكّله لإنجازات السياسة التي كانت سائدة في عصر الأنوار، بما احتوته من مبادئ وقيم، تجلت بفلسفة جون لوك John Locke (1632- 1704) الذي دعا إلى أن تكون سلطة الحاكم مقيّدة (7)(M. Prelot, et G, Lescuyer, **Histoires des idéespolitiques,** Paris, PrecisDalloz, 1977, P383-389) على اعتبار أن العقد التبادلي يفرض على أطرافه الالتزام به، ولم يقف الحد عند لوك، بل تبعه روسو Jean Jacques Rousseau (1712-1778) الذي يدين لهوبز Hobbes بفكرة السيادة، و للوك بتوجيه نظرية السيادة المؤيدة لسلطة الشعب مصراً على أن الشعب عندما يحكم جيداً وبشكل

دائم قد لا يحتاج لأن يُحكم(8)(Rousseau, **Oeuvres completes,** tome 3, edition publiée sous la direction de Bernard Gagnebin et Marcel Raymond, Paris, Gallimard, 1964, P404) كما أن الفيلسوف الألماني كنط Emmanuel Kant (١٨٠٤-١٧٢٤) الداعي إلى أسس فلسفة القانون الدولي في كتابه رسالة في السلام الدائم ١٧٩٥، معتبراً أن مصير الانسانية سينحو باتجاه دولة موحدة عالمية للبشرية بأكملها باللجوء إلى اتحاد فيدرالي قادر على الجمع بين الدول صغيرها وكبيرها، وهي التي ستقود إلى تحقيق السلام الأبدي (9)(Emmanuel Kant, **Vers la paixperpetuelle,** Traduction par jean-François Poirier et Françoise Proust, Paris, GF Flammarion, 1991, P92) حاول الفلاسفة المحدثين نسج مفهوم المواطنة والشرعية السياسية بما يكفل قيام دولة حديثة قادرة على الوفاء بالتزاماتها، كما أنه لا يمكن إغفال المتغير التاريخي المتمثل بالثورتين الأمريكية والفرنسية اللتين أقرتا حقوق المواطنة، كما أن للإعلان العالمي لحقوق الانسان دوره في أرساء مفاهيم مستجدة وطارئة في واقعنا المعاصر تحدث نقاشات وجدالات ومحاولات تشريع وقوننة.

يتسم الواقع المعاصر بلحظته الراهنة الحاسمة في عمر المواطنة، ويرجع السبب في ذلك إلى مجموعة من التغيرات والطفرات والتحولات السياسية الثقافية التاريخية تطاولت على هذا الواقع وطالته، وهي إذ تعمل على تغيير فعل المواطنة، من نهاية الحرب الباردة وسقوط الأنظمة الشمولية التوتاليتارية، التي تدعو إلى الانغلاق والهيمنة والتمركز والتسلط على مقاليد الحكم بسيطرة نظام الحزب التوتاليتاري الواحد، ومنع الآراء المغايرة، وقمع الأنشطة والأفعال السياسية غير الموالية، باللجوء إلى ممارسة القمع والارهاب والعنف، مع ما يستتبع ذلك من استثمار للدعاية والاعلام، هذا ما حذّرت منه حنة أرندتHanna Arendt الفيلسوفة الأمريكية بدعوتها إلى بناء عالم مشترك، على اعتبار أن العالم اليوم يعاني الاغتراب لا بالمفهوم الماركسي بمعنى اغتراب الأنان بل هو اغتراب عن العالم الذي يرى فيه رولز Rawls الفاعلية التعددية مؤكداً في قوله :" **إن احترامنا لذواتنا متعلق وبشكل اعتيادي باحترامنا للآخرين، وإذا نحن لم نستشعر بمشاريعنا المستثارة احترام الآخرين، يبدو لنا من الصعوبة بمكان، إن لم يكن مستحيلاً الاحتفاظ بقناعات أن غاياتنا تستحق المتابعة**"(10)(Rawls, **A Theory of justice,** Oxford university press, Trad Catherine Audard, 1987-1997, Théorie de la justice, éditions du Seuil, 1971, P 209) من الطبيعي جداً أن يحتل الفعل والنشاط السياسيين وجودهما في الفضاء العام، في أنظمة دستورية تكفل حرية الرأي، وتطرح سؤال العدالة الاجتماعية كما فعل رولز العدالة كإنصاف، وهي من المطالب الجوهرية المترافقة مع تطور المجتمعات البشرية وتطورها بما يتسق

والوضع الديمقراطي المضاد أو المناقض لما كان عليه الواقع في ظل الأنظمة الشمولية، والحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة، وما أورثت من تغييب لمفهوم العدالة، لكن عدالة رولز أتت لتثبت من جديد بمقاربته الفلسفية التي أضحت المرجعية الفلسفية الأساسية للباحثين في واقعنا المعاصر، بخاصة ما تثيره من إشكاليات ومواد للنقاش السياسي الأخلاقي الاجتماعي الفكري المعاصر، ولما تشتمل عليه العدالة كإنصاف من تصورات تتمركز حول الديمقراطية والمواطنة والشرعية السياسية وغيرها من الموضوعات الراهنية والحدثية.

والتطور اللاحق بمفهوم المواطنة والشرعية السياسية نظرياً وعملياً، أفهوماً وممارسة، نهجاً وتطبيقاً لدرجة بات هذا المفهوم مجاوزاً للصيغة الإتنية القومية والعقدية ومتفوقاً عليها، معبّراً عن ارتباطه بمفاهيم الدولة المدنية، والعدالة والقانون، الديمقراطية والسيادة الشعبية، حقوق الانسان والمجتمع المدني، القيم الانسانية الأخلاقية: حرية، كرامة ومساواة، بل هو أصبح اليوم يقع ضمن دائرة المشاركة السياسية، وصياغة القرارات والقوانين، ومناقشة القضايا العامة التي تمس الشأن العام بإبداء الرأي بإزائها، والعمل على بناء مجتمع تشاوري ديمقراطي عادل، في فضاء عمومي كوزموبوليتي، دامج وجامع للمرجعيات الفكرية الإيديولوجية والعقائدية المتباينة، وبخاصة أثناء عبوره من سياسة الدولة الأمة إلى سياسة ما بعد الدولة الأمة.

لعل السياق التاريخي الذي عايشه هابرماس من نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، ومن تم قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية في العام ١٩٤٩، وانهيار جدار برلين في العام ١٩٨٩، عدا عن النازية والمحرقة اليهودية، وأحداث ١١ أيلول في العام ٢٠٠١، هذه العوامل مجتمعه تمهد الطريق لحتمية الانتقال إلى نظام كوني كوزموبوليتي قادر على استيعاب الانسانية مع الفيلسوف الألماني يورغن هابرماسHabermas Jurgen العامل على وضع الأسس للمواطنة الدستورية، وبالتالي فالمقاربة الفلسفية التي قام بها هابرماس ليست بمنزوعة عن سياق الأحداث التاريخية السالفة الذكر، لهذا تأتي مقاربته المتماشية مع المشروع الكوني القادر على استيعاب الانسانية الملائمة لشروط العقلانية التواصلية، المجاوزة للنماذج القديمة للمواطنة والدفع بها نحو أنموذج جديد غير منفصل عن مهمته الأولى بمجاوزة العقلانية الأداتية، والانطلاق نحو عقلانية جديدة، عقلانية تواصلية مجاوزة.

والمشروع الهابرماسي في ما يتعلق بمسألة المواطنة والشرعية السياسية اتساقاً وعيش مجتمعاتنا العربية من خلال استضافة تصوراته ورؤيته كمشروع قابل للاستثمار والتوظيف من خلال فهمه للعقلانية التواصلية كونها المخرج الأنسب لحل أزمة العقلانية الأداتية، متخذاً من المحاجة وأخلاقيات المناقشة سبيلاً للاندماج، ونبذ التهميش والاقصاء، ساعياً لديمقراطية تشاورية كنموذج

لمشاركة حرة لمواطنين قادرين وفاعلين في صناعة القرار والتأثير في الرأي العام والفضاء العام كونه المنبر القادر على جمع الثقافات واجتماعها بتنوع أطيافها الإتنية والعقائدية والدينية.

كما أنه لم يغب عن ذهن هابرماس كيفية تجاوز الأطر الضيقة للدولة الأمة وحدودها وصولاً إلى الكونية الكوزموبوليتية التي ينشدها، منتقداً الجانب الإيديولوجي لحقوق الإنسان، مسلطاً الضوء على السيادة ما بعد القومية، والشرعية السياسية في ما بعد الدولة الأمة بأفهومها وآفاقها، أزماتها وتحدياتها، مروراً بقضية الاندماج ما فوق القومي من خلال عرضه لتجربة الاتحاد الأوروبي، وفي يقينه أن الحل يكمن في فرضية تشييد مجتمع ما بعد علماني، على اعتبار أن عودة الديني وحتى المقدس إلى الجدل الفكري والأخلاقي وطرحها على بساط البحث من جديد، عدا عن أشكلة دمج المواطن المتدين مع غير المتدين، المؤمن وغير المؤمن، عمليات الدمج هذه تستدعي شبكة مفاهيمية تنتظم بموجبها رؤاه حول المواطنة، وبالتالي تأخذ الشرعية السياسية قوتها المطلقة وشرعيتها الكاملة.

بناء على ما تقدم، يستحضرني التساؤل حول إمكانية الاندماج الاجتماعي بين أفراد بمرجعيات عقدية وإثنية وثقافية مختلفة ومتنوعة يُعدّ أمراً ممكناً أو قابلاً للتحقق في المجتمعات العربية؟ ما هي الوسائل القادرة على تحقيق العيش معاً، انطلاقاً من احترام التعدد الثقافي والهوياتي والعقائدي، كيف يمكن لهذا الاختلاف من أن يؤسس لمواطنة متساوية مشتركة بأبعادها السياسية والآخلاقية، الثقافية الاجتماعية؟ وهل بالامكان للسلطة السياسية في المجتمعات العربية من أن تصبح فضاء عمومياً ديمقراطياً، تتسق وقيم الحداثة السياسية، في إنتاج الحق والحرية والمشاركة الفاعلة في القوانين وصناعتها؟ وإلى أي مدى يمكن التأسيس في هذه المجتمعات على فضاء عمومي يصبح المواطن بموجبه حراً في رأيه، واتخاذ قرارته، وحراً في مناقشة قضايا الشأن العام دونما خوف من سلطة سياسية ولا إكراه من حاكم أو ملك أو أمير أو رئيس؟ وكيف لهذه السلطة التحول من سلطة إكراه إلى سلطة تشريع بحيث يصبح الشعب هو صاحب السيادة، مصدر الشريع الذاتي ممثلاً بإرادة جماعية، بمعنى التحول من سلطة أداة للهيمنة والتلاعب والاستغلال إلى سلطة تجسد قيم التحرر والابداع ؟ هل يمكن للمواطن العربي المشاركة في صناعة القانون ؟ كيف؟ وما مدى التزامه بإطاعته؟، ما هي المصادر الشرعية للسلطة السياسية في الدول العربية؟ ما هي أزماتها؟ وما البدائل للخروج من الأزمات الضيقة؟ وما الحلول والعلاجات؟ وما هو دور المثقف العربي في ظل العولمة وما تحدثه من تغيرات وأحداث متسارعة ثقافية، سياسية واجتماعية ؟.

قضية المواطنة والشرعية السياسية تُطرح على بساط البحث والنقاش في الخطابين السياسي والفلسفي العربي من مناحي سياسية قانونية، اجتماعية ثقافية راهنية حدثية لجهة الصراعات التي يعيشها

المثقف العضوي الملتزم ضد السلطة، حيث الاستخدامات الايديولوجية لهذه المفاهيم من قبل السلطة ومعارضيها وبخاصة ما يتعلق بثوابت الهوية والمرجعيات التراثية والعقائدية للمجتمعات.

لعل مفاهيم العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، المواطنة، الديمقراطية التشاورية والشرعية السياسية تُعتبر من المفاهيم الرائدة التي آمن بها هابرماس وعمل عليها، والتي تُعد كمقدمة للتفكير عربياً في مفاهيم المواطنة والشرعية السياسية، على اعتبار أنها من المسائل والقضايا الراهنية الحدثية التي تستحق البحث والدراسة في المجتمعات العربية، وبخاصة تلك المتعلقة بقيام دولة الحق والعدالة، الديمقراطية والمواطنة وسيادة القانون.

وللوصول إلى دولة المواطنة المتساوية لا بد من العدالة والمساواة، على اعتبار أن سيادة القانون لم تكن يوماً مجرد مفردة أو لفظة من ألفاظ قياس الحوكمة الرشيدة، بل هي كانت ولم تزال تشكل الأساس الجوهري لقيام الدولة وازدهار الاقتصاد، وتطور المجتمع ونموه واستقرار الحكم وثباته، حيث أنه في ظل غياب مبدأ القانون الواحد الذي ينبغي أن ينطبق على الجميع من أفراد وهيئات، فلن يكون هناك لا ازدهار اقتصادي ولا استقرار أمني أو سياسي، بل ستعم الفوضى ويسود الاضطراب، من هنا ضرورة سيادة القانون على الجميع دون استثناء، على اعتبار أنه ليس أداة بيد السلطة لا مفاعيل له إلا على الضعفاء، وبهذه الحالة يصبح الولاء للوطن أو الانتماء له مجرد شعارات كاذبة لا معنى لها، وبالتالي فسيادة القانون على الجميع بدون استثناء ستشجع على احترام المواطنين للدولة وللقانون معاً، ويصبح الالتزام طوعياً بتنفيذ القوانين أمراً في غاية السهولة واليسر، حيث أن المبدأ واضح للجميع، لا لبس فيه ولا غموض، ويؤدي التقيد به من قبل الأفراد والتنظيمات والمؤسسات، حتى سلطات الدولة بما يكفل مبدأ سيادة القانون بالمساواة أمام القانون، والمسؤولية أمام القانون، والعدالة في تطبيق القوانين، واليقينيات القانونية، التي يُنظر إليها على أنها الشرح المفصل للمبدأ عينه، والقول بعكس هذه المفاهيم يجعل من المواطنين درجات متباينة ومتفاوتة ومختلفة مما يؤدي إلى الإحساس بالتفوق لدى البعض، في مقابل الإحساس بالتهميش والدونية لدى البعض الآخر، وهذا ما قد يؤدي إلى خلق حالة عدائية للقانون، وحتى للدولة ذاتها، وهذا ما قد يولّد خراب المجتمع في النهاية.

على أن المواطنيات الحرجة التي تسود المجتمعات العربية، وتمّ التعبير عنها بموجات الاحتجاجات التي تسود العالم وبخاصة المجتمعات سواء منها الديمقراطية، وغير الديمقراطية، أو حتى عالم ثالث متأخر، وعالم متقدم، سيّما تلك التي تمثلت بالسترات الصفر في فرنسا، مروراً بالمتظاهرين والمحتجين في العالم العربي، التي تتسق ومجتمع ما بعد الحداثة، والتي تعبر بشكل أو بآخر عن التشكيك بأطر الديمقراطية وآليات ومندرجات عملها، وحتى النحو باتجاهها، بمعنى ما أن حركة

الاحتجاجات سواء أكانت محلية، إقليمية أو عالمية تحاكي السمة الغالبة أو العامة للمطالبات الشعبية باختلاف أنظمتها السياسية، لدرجة التشكيك حتى بالنظام الديمقراطي، ولم يقف الأمر عند التشكيك، بل هناك أيضاً، عدم رضا عن الأنظمة السياسية القائمة الواجب تخطيّها، سيّما الأوضاع العامة في المجتمعات، وبخاصة سياسات الدولة الاقتصادية الاجتماعية، المالية الصحية والخدماتية.
المواطنيات الحرجة هي انعكاس لهذه الأنظمة المتعثرة وغير القادرة على تلبية احتياجات مواطنيها، بل هي تذهب إلى مصادرة حقوقهم بحجج متنوعة قد تكون أمنية أو صحية، ولعل أبرزها كان قد تمثل في المشهد السياسي لما يُعرف بثورة ١٧ تشرين، مع العلم بأنه لا أعلم إن كان يصح أن نطلق لفظ ثورة عليها، حيث أن الاستياء العارم والنقمة المتزايدة على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة في البلاد عملت على توحيد الساحات، وتوحيد الموقف الرافض المشترك لكل ما هو قائم.
قد تكون المواطنيات الحرجة شكلاً من أشكال النهايات لنماذج المواطنيات المتآلفة مع السلطات من مواطنية صالحة، إلى فاعلة، مروراً بالتشاركية، ولعلها بمجملها تفترض أن ما يهم الدولة هو إبراز دور المواطن لا طمسه تحت أية مسميات قد تبيحها ضرورات أجهزة الدولة والقائمين على السلطة فيها، بخاصة في ظل انعكاس تقصير الأنظمة السياسية والصحية في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعبث بحياة المواطنين اللبنانيين وأنماط أعمالهم وعيشهم وإقاماتهم وحالاتهم النفسية والاجتماعية.
للنظامين الأمني والمالي أدوارهما في حياة المواطنين وبخاصة اللبنانيين، في ظل استفحال الأزمات الاقتصادية والمالية التي تهدد العالم بأسره، فكيف بهذا البلد الصغير المنهك أصلاً من الحروب وتداعياتها، والمشاكل وأزماتها، سيّما تلك المتزامنة مع التراجع الحاد في مؤشرات النمو، والتدابير التي تعمل على الانتقاص من حقوق المواطنين، وبحجج وذرائع متعددة، تارة تحت عنوان الإقفال العام، وطوراً بالسياسات والممارسات التي تجافي القانون والقواعد الحقوقية كما هو الحال مع المصارف، التي تعمل على قضم الحقوق الأساسية للمواطنين، تحت عناوين الأمن الاستباقي الوقائي والشامل، غير أنه في ظل رجوع الإيديولوجيات وانحسار المواطنية، وبخاصة في ظل الصحوة الثقافية والاثنية للجماعات الدينية في المجال العام، وتضييقها على حقوق الانسان والفرد، والطامة الكبرى التي تعانيها المواطنية والمواطنة إحراج ما بعد حقيقة الفضاء السيبراني، وما تحدثه ثورة الاتصالات والمعلوماتية الرقمية لجهة تآكل وعي المواطنين بمواطنيتهم الحقة، وتزايد وتضخم الأدوات التي تعمل على تجهيلهم من خلال التعليم عن بعد، والإدمان الإلكتروني كأنماط حياتية مفروضة في هذا العصر الرقمي، ويبقى السؤال هل الأزمة تكمن في الأنظمة التي باتت فاشلة في

تلبية احتياجات مواطنيها وتطلعاتهم؟ أم هي أزمة بنيوية تطال عمق السياسة بذاتها، وفي ذاتها، ولأجل ذاتها وبمبادئها المؤسسة للحكم؟

لعل أول ما تحتاجه المجتمعات العربية العدالة كنهج متكامل بهدف معالجة آثار انتهاكات حقوق الإنسان، خلال الفترات المتنقلة من صراعات وتحولات وحروب كالتي يعيشها لبنان والعالم العربي، والتي تستدعي ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية في الأنظمة العربية كافة.

لتحقيق العدالة الاجتماعية لا بد من الامتناع وبشكل قطعي عن تكرار هذه الانتهاكات، من خلال منع أسبابها الوجودية الصلية، كما أنه لا بد من معالجة الآثار المترتبة على هذه الانتهاكات بهدف إعادة الثقة بين فئات المجتمع وأفراده، بما يعزز مبدأ عدم الافلات من العقاب، محاسبة العابثين بالأمن والقانون، ومحاسبة سارقي أموال الشعب والوطن، وبالتالي احترام سيادة القانون، ومنع استيفاء الحق بالذات، حيث أنه لاستقرار المجتمع ينبغي أن يأخذ كل ذي حق حقه، فلا يُترك للمجرم الحبل على الغارب، ويبقى طليقاً حراً دون محاسبة أو مساءلة، بل أنه لا يمكن للمجتمع أن يستعيد عافيته إلا باسترجاع الثقة بقوانينه العادلة وقواعده الأخلاقية السامية، وسياساته الاجتماعية المنصفة، فتقع المحاكمات الجنائية في موقع المركز أو القلب في أدوات العدالة التي تشكل الجوهر الأساس لإعادة ضبط الحقوق، والنظر في المظالم، وإعادة الحقوق لأصحابها، والعمل على تحقيق مبدأي الثواب والعقاب كما أشارت إلى ذلك أرندت (١١)(أرندت، ص٣٥٨) على اعتبار أن العقاب ضرورة ماسة للدفاع عن هيبة وشرف من تضرر، وحتى لا يؤدي انعدام العقاب إلى الإهانة للضحية، من هنا لا بد من تنفيذ الزواجر والروادع بالقوة أن تطلب الأمر.

ولتحقيق السلم الأهلي لا بد من إصلاح للمؤسسات بكافة أجهزتها ومنظوماتها الحقوقية والقانونية بما يكفل الخلاص من الفساد الإداري والسياسي، سيّما وأن الحياة السياسية لا تقوم فقط في المجتمعات الديمقراطية على الممارسة السياسية باللجوء إلى الأحزاب، أو تداول السلطة في البرلمانات بالاستناد إلى الانتخابات، بل على العكس من ذلك هي وليدة عمليات تفاعلية اجتماعية بمنتجات تكنولوجية علموية وثقافة عامة بآداب وفنون، قادرة على خلق أجواء لممارسات سياسية فاعلة وحقيقية، حيث أن النقابات تمارس السياسة باللجوء إلى تنظيم الإضرابات التي تطالب بتحسين العمل وشروطه، من حيث رفع الحد الأدنى للأجور، وللصحافة أيضاً أن تمارس سياستها عندما تعمد إلى إبراز أداء الحكومة، وتسليط الضوء على نجاحاتها وإخفاقتها، وللاتحادات السياسية أيضاً دورها في الاهتمام بشؤون المناخ والطاقة النظيفة، وإيلاء المهاجرين واللاجئين العون والمساعدات.

ويبقى السؤال: هل من وصفة تغييرية جاهزة تضعنا على الطريق الصحيح ؟ ما هي الإمكانيات المتاحة؟ ما موقف المجتمع الدولي من المجتمعات العربية واللبنانية؟

على الرغم من الهندسات الدستورية الجديدة المتواجدة اليوم في المجتمعات العربية تحت مسميات الهيئات الدستورية المستقلة في الدستور التونسي، والمجالس القومية في الدستور المصري ، أو ما يُعرف بالهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية (١٢)(حسن طارق، دستورانية ما بعد انفجارات ٢٠١١، قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر ٢٠١٦، ص٢٧٤)، حيث يعتبر الدستور المصري في مادته ٢١٤ المتعلقة بالمجالس القومية وبخاصة المجلس القومي لحقوق الانسان، والمرأة، والأمومة، وذوي الإعاقة، مجالس تتصف بالشخصية الاعتبارية، وبالاستقلال المالي والاداري والفني، وبالتالي ينبغي الأخذ برأيها في المشاريع المتعلقة بالقوانين ومجال عملها.

كما أنه لا يمكن إغفال دور المؤسسة القضائية لكونها من السلطات الأكثر بروزاً وأهمية في سلطات الدولة، لما تتصف به من تشجيع لحقوق الانسان، وتعزيز للحريات، وإبراز لقيم المواطنة المتساوية، على اعتبار أن هذه المؤسسة تُعتبر أكثر المؤسسات ضبطاً للسلطة التنفيذية، وقدرة على منعها من الاعتداء على حقوق المواطنين، واستقلالية القضاء تُعتبر من أبرز دلائل الحوكمة الرشيدة، لذا ينبغي العمل على إصلاح هذه المؤسسات إصلاحاً بنيوياً في التشريعات الناظمة لعملها كمؤسسات قضائية، كما أنه لا بد من إعادة تأهيل الكوادر القضائية والإدارية بما يتساوق ومنظومة حقوق الإنسان، صحيحٌ أن الدول العربية بأنظمتها السابقة كانت قد عملت على تحجيم القضاء وتطييفه واستتباعه للسلطات الأخرى، غير أن الواقع اليوم يتطلب القيام بتغيير جذري بهدف إعادة الاعتبار والهيبة لهذه المؤسسة التي تبدو وكأنها أداة قمعية بيد بعض السلطات الأمنية أكثر مما هي مؤسسة مستقلة.

ولإصلاح المؤسسة القضائية لا بد من الرجوع إلى النص الدستوري، القادر على إنشاء محكمة دستورية تقوم بمراقبة دستورية القوانين، ومحاولة منعها من الانحراف، وعدم الاكتفاء بالنظر إلى منظومة التشريعات النافذة، بل تجاوزها لتكوين جيل قضائي جديد من القضاة والمحامين، الإداريين والموظفين، بما يتسق وقيم الكرامة والعدالة، التي تشكل جوهر المواطنة المتساوية، والمؤسسة القضائية عمادها ليس القضاة فحسب، بل هي تشتمل على المؤسسات المساعدة كنقابات المحامين، ومصلحة السجون، الشرطة العدلية ودور الإصلاح والتأهيل، التي لا بد ستلعب دورها في التطوير والتحديث.

الخاتمة والتوصيات: مما تقدم نستنتج بأن مسألة المواطنة المعولمة هي من المسائل التي تفرض ذاتها بقوة في واقعنا المعاصر سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى التطورات والتحولات التي تترك أثرها البالغ في المواطنة كمفهوم وتطبيق، وفي كيفية التنمية على المواطنة في الأدبيات التربوية المعاصرة، على اعتبار أن التكوين على المواطنة المعولمة يُعتبر من متطلبات العولمة، والتربية على المواطنة المعولمة وإنجاحها لذا؛ لا بد من تسليط الضوء على دور الجامعات في التكوين والتدريب على المواطنة التي تتمثل في الأدوار القيادية والإدارة الجامعية، وإدراجها كمادة في البرامج والمناهج التدريسية، وفي الأنشطة الطلابية والهيئة التدريسية والدورات التدريبية، وهنا يتضح دور الجامعة في التنمية على المواطنة العالمية بما يحقق إعداد مواطنين عالميين.

لعل من بين أهم السلوكيات في تنمية قيم المواطنة المعولمة : إعداد وتوجيه الطلاب بمهارات التفكير، والانفتاح على الآخر المختلف بثقافته المغايرة والمتنوعة، السعي لإيجاد حلول علمية عملية لمشكلات العصر وإشكالياته، العمل على اكتشاف الموهوبين والمبدعين.

وفي التوصيات لا بد من مراعاة الأمور الآتية:

العمل على استنهاض الوعي بالحقوق والواجبات بما يحقق المواءمة في ما بين تمكين الطلاب من مهارات المواطنة المعولمة بمواقفهم ومعلوماتهم ورؤاهم، وبما يحفظ هويتهم الأصيلة وتطوير ثقافتهم المحلية.

العمل على صياغة وإعداد الطلاب بتزويدهم بالتقنيات والمعارف، المهارات والسلوكيات التي تساعد في تطوير الاقتصاد المجتمعي، والاقتصاد المعرفي عبر آليات تدريبية تعليمية تأهيلية.

العمل على تنشيط التدريبات والسلوكيات، العلوم والمعارف التي تطرح المشكلات العالمية وتناقشها بما يكفل الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والسياسية لجعل المجتمع أكان محلياً أو عالمياً في المستقبل يبدو بشكل أفضل.

تعزيز الاتجاهات الديمقراطية بمشاركة اتحادات الطلبة في إكسابهم مقومات المواطنة، وتدريبهم على التسامح والحوار البنّاء، وقبول الآخر.

تعزيز الوعي السياسي الاقتصادي وممارسته عبر الاتحاد الطلابي ترشحاً ومشاركة فاعلة في خدمة البيئة وغيرها من الموضوعات التي تواجه المجتمعات.

تعزيز الثقة بالنظم السياسية النظامية التي تشكل جوهر المواطنة العالمية، من خلال مساعدة الطلبة بتنمية مهاراتهم، والكشف عن استعداداتهم عبر مشاركتهم في التخطيط والتنفيذ، التقويم والتعديل للخطط التنموية.

التشجيع على ثقافة المواطنة بكافة أشكالها وألوانها وأبعادها، بما يضمن احترام الآخر، وتحمل المسؤولية، فهم ثقافات الشعوب وتقبلها، التكوين على الاتجاهات الإيجابية بما يكفل تحقيق السلم العادل والتفاهم الدولي.

تعزيز الشعور لدى الطلبة بالوعي الوطني والانتماء القومي والعالمي بما يكفل رفدهم بالمعارف والمهارات، السلوكيات والاتجاهات الانسانية.

المصادر والمراجع باللغتين العربية والأجنبية

(١)(عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ط١، ج٢، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠، ص٣٧٣)

(٢)(زكى بدوي،**معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية** ، بيروت ، مكتبة لبنان ، عام ٠٩٨٢ ، ص ٢١)،

(٣)(منير البعلبكي ورمزي البعلبكي، **المورد الحديث**، قاموس إنكليزي_عربي، ط١، بيروت، دار العلم للملايين، ص٢٧٨.

(٤)(دومينيك شنابر، كريستيان باشولييه، **ما المواطنة؟** ترجمة سونيا محمود نجا، ط١، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦، ص١٠)

(٥) Thomas Humphrey marshall :Citizenship and Class socia. and Other essays by T.H marshall . ,Cambidgeuniversity Press, London ,1950 , p.11)

(6) James A. Banks : Diversity, Group Identity, and Citizenship Education in a Globa Age Educational Researcher. Washington: Apr 2008 ,Vol 37 , No 3

(7)(M. Prelot, et G, Lescuyer, **Histoires des idéespolitiques,** Paris, PrecisDalloz, 1977, P383-389

(8)Rousseau, **Oeuvres completes,** tome 3, edition publiée sous la direction de Bernard Gagnebin et Marcel Raymond, Paris, Gallimard, 1964, P404)

(9)Emmanuel Kant, **Vers la paixperpetuelle,** Traduction par jean-François Poirier et Françoise Proust, Paris, GF Flammarion, 1991, P92)

(10) Rawls, **A Theory of justice,** Oxford university press, Trad Catherine Audard, 1987-1997, Théorie de la justice, éditions du Seuil, 1971, P 209

(١١) حنا أرندت، **أيخمان في القدس**، تقرير حول تفاهة الشر، منشورات دار الروافد الثقافية وابن النديم للنشر والتوزيع، ص٣٥٨.

(١٢) حسن طارق، **دستورانية ما بعد انفجارات ٢٠١١_**قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ط١، ٢٠١٦، ص٢٧٤.